

Distr.  
GENERAL

S/1999/1003  
23 September 1999  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## مجلس الأمن



### التقرير الثامن للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون

#### أولا - المقدمة

١ - أذن مجلس الأمن، بموجب الفقرة ٤ من قراره ١٢٦٠ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٩، بزيادة عدد أفراد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون زيادة مؤقتة وتزويدها بما يلزم من معدات ودعم إداري وطبي لكي تؤدي المهام المنصوص عليها في الفقرة ٣٨ من تقرير السابغ إلى مجلس الأمن، المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ (S/1999/836).

٢ - كما طلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إضافيا للمجلس بأسرع وقت ممكن بما في ذلك توصياته بشأن ولاية وهيكل ما قد يحتاج إليه البلد من تواجد معزز لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويقدم هذا التقرير تنفيذا لذلك الطلب.

#### ثانيا - التطورات السياسية

##### حالة تنفيذ اتفاق لومي للسلام

٣ - منذ التقرير السابغ الذي قدمته إلى مجلس الأمن (S/1999/836)، أكد كل من حكومة سيراليون والجبهة المتحدة الثورية لسيراليون التزامهما بعملية السلام. فقد أقام الرئيس الحاج أحمد تيجان كبا اتصالات وثيقة مع العريف فوداي سنكو، قائد الجبهة. كما أقام اتصالات مع جوني بول كوروما، قائد المجلس الثوري للقوات المسلحة. وحث الرئيس كبا كلا الزعيمين على العودة إلى فريتاون.

٤ - وفي ٢٨ تموز/يوليه، اجتمع فريق الاتصال الدولي المعني بسيراليون في لندن بدعوة من حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وحضر الاجتماع الرئيس كبا وممثلو ٢٣ بلدا ومنظمة دولية، بما في ذلك الأمم المتحدة. وهياً الاجتماع دعما سياسيا قويا لعملية السلام، كما حصل على تعهدات بتقديم دعم مالي وإنساني وسوقي، بما في ذلك دعم فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ودعا الاجتماع أيضا المجتمع الدولي إلى تقديم دعم سوقي كبير وغيره من أشكال الدعم لفريق المراقبين العسكريين لتمكينه من الاضطلاع بولايته.

٥ - وفي ٧ آب/أغسطس، عٌقد في فريتاون الاجتماع الأول للجنة التنفيذ المشتركة المنشأة بموجب اتفاق السلام برئاسة وزير خارجية توغو، السيد جوزيف كوكو كوفيفو، ممثلاً لرئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أوروبا، الرئيس غناسينغي إياداما. ورحبت اللجنة بالخطوات المهمة التي اتخذت لتنفيذ الاتفاق، بما في ذلك إزالة العقوبات القانونية التي تعترض تمكين الجبهة المتحدة الثورية من المشاركة في حكم سيراليون؛ وتقديم جميع الترشيحات للمناصب الوزارية وغيرها؛ وإجراء مشاورات بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن التعاون بينهما بموجب اتفاق السلام. ودعت لجنة التنفيذ المشتركة المجتمع الدولي أيضاً إلى تقديم دعم سوقي كبير إلى فريق المراقبين العسكريين.

٦ - وطبقاً للقرار المتخذ من أجل وضع إطار استراتيجي لسيراليون، قام ممثلي الخاص، فرانسيس أوكيلو، بوضع الطرائق اللازمة، بالتشاور الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة المعنية. وأنشئت لجنة توجيهية لصياغة رد متكامل وشامل بمشاركة الحكومة وشركائها الدوليين والمحليين.

#### التحديات الرئيسية التي تواجه عملية السلام

٧ - طرأت عدة أحداث منذ التوقيع على اتفاق السلام مما هدد أمن بعثة الأمم المتحدة للمراقبين والأفراد التابعين لفريق المراقبين العسكريين وكشف عن وجود انشقاق خطير بين الجبهة المتحدة الثورية والمجلس الثوري للقوات المسلحة. وشملت هذه الأحداث اعتقال أفراد من بعثة الأمم المتحدة وفريق المراقبين العسكريين قامت به مجموعة من مؤيدي المجلس الثوري في مدينة أوكراهيلز التي تبعد نحو ٧٠ كيلومتراً شرق فريتاون؛ فضلاً عن قيام المجموعة نفسها باعتقال كبار زعماء الجبهة المتحدة الثورية؛ كما قامت الجبهة باحتجاز طائرة هليكوبتر تابعة لبعثة الأمم المتحدة لفترة مؤقتة قرب بويديو؛ واحتجاز أحد أعضاء منظمة غير حكومية في ماكينبي. وأكدت هذه الأحداث وجود مشاكل متصلة بفعالية القيادة والسيطرة في صفوف الجماعات المتمردة وبمدى التزام بعض الجماعات المحلية بعملية السلام. كما كشف قيام السيد كوروما بنشر قائمة بالشكاوى المتعلقة باتفاق السلام المشاكل القائمة بين الجبهة المتحدة الثورية والمجلس الثوري للقوات المسلحة. ومن المهم أن يقوم جميع المهتمين بالأمر بالتصدي لهذه القضايا، إذ أنها قد تعرض عملية السلام في سيراليون للخطر.

٨ - ولا يزال التأخير في بدء تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج سبباً خطيراً يدعو للقلق. وعلاوة على ذلك، فإن استمرار غياب السيد سنكو والسيد كوروما من سيراليون وعدم قيامهما بواجباتهما في تنفيذ اتفاق السلام يسبب قلقاً لدى شعب سيراليون. وبغية دفع عملية السلام إلى الأمام، ينبغي لهاتين الشخصيتين شغل منصبيهما في حكومة الوحدة الوطنية، وتشجيع أنصارهما على المشاركة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإبداء التزامهما الثابت بعملية السلام. وقد اجتمع ممثلي الخاص على حدة مع كل من هذين الرجلين في لومي وأبيدجان ومنروfia، حيث أكدوا التزامهما باتفاق السلام وتعهدا بمواصلة العمل معاً. كما تعهدا بالعودة إلى فريتاون. ولكنهما لا يزالان خارج البلد حتى الآن.

### ثالثا - الحالة العسكرية والأمنية

٩ - لا تزال الحالة الأمنية في سيراليون مشوبة بالتوتر خلال الفترة المشمولة بالتقرير، رغم أن وقف إطلاق النار لا يزال ثابتا بوجه عام، بمعزل عن بعض الحوادث الطفيفة المتصلة بقوات المتمردين التي تقوم بعمليات نهب الطعام. وعدم استقرار الحالة الأمنية ينبع أساسا من العلاقة القائمة بين الجبهة المتحدة الثورية والمجلس الثوري للقوات المسلحة. فبعض أنصار المجلس الثوري، وبخاصة الجماعة الكبيرة المتمركزة في مدينة أوكراهيلز، تشعر بأنها احتلت موقعا هامشيا خلال المفاوضات المتعلقة باتفاق سلام لومي.

١٠ - وفي الفترة الواقعة بين ٤ و ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٩، أخذت كرهائن مجموعة من الأفراد العسكريين والمدنيين التابعين لبعثة الأمم المتحدة كانوا قد توجهوا إلى مدينة أوكراهيلز للإشراف على الإفراج عن مدنيين من غير المقاتلين كانت مجموعة من المجلس الثوري للقوات المسلحة قد احتجزتهم علاوة على مرافقيهم من فريق المراقبين العسكريين. ونتيجة للجهود المتواصلة التي يبذلها الرئيس كبا، تم الإفراج عن زعماء المنطقة وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون دون أن يصابوا بأذى. غير أنه تم سرقة ممتلكاتهم الشخصية ووجهت إليهم إساءات شفهية أثناء اعتقالهم. وفي ٣٠ آب/أغسطس، اختطف المجلس الثوري للقوات المسلحة، بالقرب من أوكراهيلز، عددا من كبار زعماء الجبهة المتحدة الثورية، بمن فيهم العميد دينس مينغو والعميد مايك لامين، وكانت بعثة مراقبي الأمم المتحدة العسكريين تنقلهم إلى فريتاون. وتم احتجاز أفراد بعثة الأمم المتحدة لفترة وجيزة ثم سُمح لهم بمواصلة رحلتهم بعد سرقة ممتلكاتهم الشخصية. وخلال الفترة نفسها، احتجز قادة الجبهة المتحدة الثورية في بويدو بالقرب من معقل المجموعة في كايلاهون في شرق سيراليون طائفة عمودية تابعة لبعثة الأمم المتحدة كانت قد أرسلت لإحضار أسرة السيد كوروما إلى فريتاون. وسُمح للطائرة وطاقمها بالمغادرة في اليوم التالي دون أن يصيبهم أذى وبدون تعقيدات. وتدخل عدة زعماء في المنطقة لا سيما الرئيس تشارلز ج. تايلور رئيس ليبيريا لحل المشاكل المذكورة أعلاه.

١١ - وقللت مجموعة أوكراهيلز في غضون ذلك عملياتها لنهب الأغذية نتيجة الدوريات التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة وقوافل المعونة الغذائية، بما في ذلك القوافل التي نظمها المجلس المشترك بين الديانات لسيراليون، الذي تمكّن من الوصول إلى لونسار وماكينى دون أن يصيبه أذى.

١٢ - واجتمعت بانتظام في مقر بعثة الأمم المتحدة لجنة الرصد المشتركة التي أنشأها اتفاق لومي للسلام. وعلى الرغم من عجزها عن القيام بأي عمل في البداية بسبب غياب ممثلي الجبهة الثورية المتحدة لسيراليون، أدت اللجنة منذ ذلك الوقت وظيفتها بفعالية نظرا لأن بعض ممثلي الجبهة وممثلي المجلس الثوري للقوات المسلحة شاركوا في عملها وساعدوا في عملية الرصد وتحسين الحالة الأمنية وتوعية المقاتلين بأحكام اتفاق السلام. غير أنه ما زال يتعين على الجبهة الثورية المشاركة في لجان وقف إطلاق النار على المستوى الإقليمي ومستوى المقاطعات، مما يعني أن هذه اللجان لم تبدأ أعمالها بعد. وأدت

المشاركة الأخيرة لممثلي المجلس الثوري لأوكراهيلز في اجتماعات لجنة الرصد المشتركة إلى تحسين الحالة الأمنية تحسنا كبيرا في ضواحي فريتاون.

١٣ - كما أن اللجنة المعنية بالإفراج عن أسرى الحرب وغير المقاتلين التي تترأسها بعثة الأمم المتحدة اجتمعت بصورة منتظمة. وأكدت حكومة سيراليون، وفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وقوة الدفاع المدني لبعثة الأمم المتحدة أنها ستفرج عن جميع الأشخاص الذين تحتجزهم. غير أن الجبهة الثورية والمجلس الثوري لم يمثلها كليا لذلك. ويُعتقد أن مجموعات المتمردين ما زالوا يحتجزون عدة آلاف من المدنيين، بما في ذلك ما لا يقل عن ٣٠٠٠ طفل ذكر أنهم مفقودين بعد دخول المتمردين فريتاون في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وأناشد الجبهة الثورية والمجلس الثوري الإفراج عن جميع الأشخاص المحتجزين لديهما.

١٤ - وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، تم نشر ما مجموعه ١٠٥ مراقبين عسكريين للأمم المتحدة وطبيين في سيراليون. ومن المنتظر أنه يمكن نشر ما تبقى من المراقبين، وعددهم ٢١٠، والأطباء وعددهم ٣٥، الذين أذن بهم مجلس الأمن في قراره ١٢٦٠ (١٩٩٩)، بحلول منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر (انظر المرفق).

#### رابعا - حقوق الإنسان

١٥ - أحرز بعض التقدم فيما يتعلق بحقوق الإنسان والأحكام ذات الصلة باتفاق لومي للسلام. وساعدت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون لجنة سيراليون لحقوق الإنسان على مراقبة تنفيذها وإصدار نشرة دورية عن المسألة يتم توزيعها على نطاق واسع.

١٦ - غير أنه لم يتم بعد إنشاء مؤسسات وآليات حقوق الإنسان المنصوص عليها في اتفاق السلام. وهناك مناقشة مكثفة حول طبيعة لجنة الحقيقة والمصالحة المقترحة. وفي هذا الصدد، سهلت بعثة الأمم المتحدة العمل الاستشاري لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. واقترحت المفوضية عددا من الخطوات التمهيدية التي يقوم جميع المعنيين بدراستها. وسهلت بعثة الأمم المتحدة أيضا قيام المستشار الخاص لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بزيارة سيراليون لتشكيل لجنة حقوق الإنسان المقترحة. وتدرس الحكومة في الوقت الراهن النصيحة التي قدمتها المفوضية السامية بشأن هذه المسألة.

١٧ - وتعمل بعثة الأمم المتحدة على نحو وثيق مع وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية بالأمم المتحدة وغيرها من الوكالات لضمان نشر المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان على نطاق واسع من أجل صياغة وتنفيذ برامج العودة. وتساعد أيضا بعثة الأمم المتحدة الوكالات ذات الصلة بهدف تعزيز احترام مبادئ الأمم المتحدة فيما يتعلق بعودة المشردين داخليا.

١٨ - وتقوم اللجنة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان والمجلس المشترك بين الديانات، وحملة الحكم الرشيد ببرامج طموحة لتوعية البلد باحترام جوانب حقوق الإنسان في اتفاق السلام. غير أن انتشار معظم البرامج محدود في المناطق الواقعة تحت سيطرة الجبهة المتحدة الثورية والمجلس الثوري للقوات المسلحة. وتعمل أيضا بعثة الأمم المتحدة مع المجتمع الإنساني لتعزيز توعية أكثر شمولاً وفي حينها على مستوى البلد في مجال حقوق الإنسان والأحكام الإنسانية الواردة في الاتفاق، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالحصول على المساعدة الإنسانية وتقديمتها.

### حماية الأطفال

١٩ - زار ممثلي الخاص المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة، أولارا أوتونو، سيراليون في الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، بمساعدة منظمة الأمم المتحدة للطفولة، لكي يقيّم بنفسه الحالة الراهنة للأطفال ويستكشف الطرق الكفيلة بتحسين تلبية احتياجاتهم.

٢٠ - وعرض السيد أوتونو في نهاية زيارته برنامجاً للعمل، يرمي إلى ضمان إعادة تأهيل الأطفال ورعايتهم في أعقاب الحرب. ويقترح البرنامج في جملة أمور: إيلاء اهتمام خاص بالمقاتلين الأطفال في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وضمان الوصول إلى الأطفال الذين خطفتهم القوات المتمردة والإفراج عنهم؛ وتوفير التدريب لجيش وطني جديد في مجال حقوق الإنسان، وحقوق الأطفال، والمقاييس الإنسانية؛ والاهتمام على سبيل الأولوية بتلبية الاحتياجات الخاصة للأطفال، لا سيما الأطفال المشوهين، والذين تعرضوا لاعتداء جنسي، والذين يعانون من صدمات نفسية، والمشردين منهم، فضلاً عن تلبية احتياجاتهم الأساسية في مجال التعليم والمجال الطبي، وفي الجهود المبذولة لإنعاش البلد وإعادة بنائه.

٢١ - ورحب السيد أوتونو بالالتزام المجدد لحكومة سيراليون وقوة الدفاع الوطني بعدم تجنيد الأطفال الذين يقل عمرهم عن ١٨ سنة في القوات المسلحة؛ وقدم نفس التعهد زعماء الجبهة المتحدة الثورية. وناشد الزعماء السياسيين في البلد إظهار التزامهم بالسلام عن طريق اتخاذ تدابير جريئة وعملية لتنفيذ اتفاق لومي للسلام، وقيام الجبهة المتحدة الثورية والمجلس الثوري للقوات المسلحة بالاعتراف اعترافاً كاملاً بدورهما في الفضائح التي ارتكبت خلال الحرب، وكثير منها كان موجهاً ضد الأطفال والنساء.

٢٢ - وتعتبر حالة الأطفال من أكثر التحديات إلحاحاً في الوقت الراهن التي تواجه سيراليون وستواصل الأمم المتحدة ولا سيما اليونيسيف، تقديم المساعدة إلى الحكومة في الجهود المبذولة في هذا الصدد. وناشد المجتمع الدولي التكفل بتقديم الموارد الكافية والمستدامة لتلبية احتياجات الأطفال خلال عملية السلام وما بعدها.

### خامسا - الجوانب الإنسانية

٢٣ - وبعد مضي ثلاثة أشهر على اتفاق الأطراف على السماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عراقيل إلى سائر أنحاء البلد، تظل احتياجات أكثر من ٢,٦ مليون من السيراليونيين في المنطقتين الشمالية والشرقية من البلاد اللتين تسيطر عليهما الجبهة المتحدة الثورية/المجلس الثوري للقوات المسلحة غير ملابة إلى حد كبير. وفي الفترة التي تلت مباشرة بيان ٣ حزيران/يونيه بشأن إتاحة فرص الوصول، تمكنت الجهات المقدمة للمساعدة الإنسانية من الوصول إلى عدد من المدن الرئيسية الواقعة في المناطق التي يسيطر عليها المتمرّدون والتي كان الوصول إليها متعذرا من قبل، ونجحت في بعض الحالات في الشروع في عمليات إنسانية محدودة وفي توزيع الأغذية. وكشفت هذه العمليات عن وجود مستويات عالية لافته للنظر من سوء التغذية الحاد بين الأطفال والبالغين. وفي أشد المناطق تأثرا، بلغت مستويات سوء التغذية بين الأطفال والأمهات المرضعات أعلى مستوى سُجل منذ بداية الصراع. وتتفشى الملاريا والتهابات الجهاز التنفسي والأمراض الناجمة عن سوء التغذية. وقد أبلغ أيضا عن حالات إصابة بالكوليرا. ويتفشى سوء التغذية الحاد أيضا في المقاطعات الجنوبية والشرقية السفلى. ويتوقع أن تزداد الأحوال سوءا مع استمرار موسم الأمطار. واستجابة لهذا الوضع، ضاعفت وكالات المساعدة الأنشطة الغذائية والطبية والزراعية وحماية الأطفال والأنشطة المتعلقة بالمياه والنظافة والتصحاح.

٢٤ - وقد عرقل الاحتكاك، في بعض مناطق البلاد، بين عناصر جيش تحرير سيراليون السابق والجبهة المتحدة الثورية، وما نجم عنه من انعدام الأمن، العمليات الإنسانية وأعاق خطط توسيعها بدرجة أكبر. وبصفة خاصة كان للحالة السائدة في أوكرهايلز نتائج كبيرة على الصعيد الإنساني. وقد اتخذت الوكالات الإنسانية وفئات المجتمع المدني بعض التدابير الاستثنائية للتصدي لهذه الشواغل وبناء الثقة في عملية السلام. وبدعم من الجهات المقدمة للمساعدة الإنسانية، تمكن مجلس سيراليون المشترك بين الديانات من تقديم حصة إعاشة واحدة من الأغذية للمقاتلين السابقين في أوكرهايلز ولونسار وماكينى. وفي الوقت نفسه قدمت المساعدة الإنسانية إلى أكثر من ١٢٠ ٠٠٠ من المدنيين في لونسار وماكينى. وفي أغلب المناطق، نجح توزيع الأغذية المتزامن هذا في الحد من اتخاذ المقاتلين الباحثين عن الغذاء المدنيين أهدافا لهم. ولذلك أحثّ الجهات المانحة على دعم مواصلة تقديم المساعدة إلى المقاتلين السابقين وهم ينتقلون إلى الحياة المدنية كبادرة تدل على التزام المجتمع الدولي بعملية السلام وكوسيلة لتقليل تحويل الغذاء عن المدنيين. ومع أن المساعدة السابقة للتسريح المقدمة إلى المقاتلين الذين كفوا عن القتال ستساعد في تخفيف حدة التوترات، فإن تقديم المساعدة ليس إلا جانبا واحدا فحسب من جوانب المشكلة. وإلى أن يتم تهيئة بيئة آمنة، فسيظل تقديم المساعدة الطارئة الملائمة للسكان أمرا مستحيلا، ناهيك عن المضي قدما بأنشطة إعادة البناء.

٢٥ - وفي غضون ذلك، يتوقع أن تزداد احتياجات المساعدة الإنسانية ثلاث مرات بازدياد فرص الوصول إلى مناطق سيراليون التي كانت مناطق "مغلقة" من قبل. ولم يستلم النداء الموحد الحالي المشترك بين

الوكالات، الذي طلب من الجهات المانحة تقديم مبلغ متواضع قدره ٢٢ مليون دولار، سوى ٢٧ في المائة فقط من هذا المبلغ. وسيوجه نداء موحد جديد مشترك بين الوكالات بشأن سيراليون في تشرين الثاني/نوفمبر وآمل أن يساهم المانحون بسخاء لتلبية الاحتياجات الإنسانية الواسعة النطاق.

٢٦ - ولم تبدأ بعد عودة أكثر من مليون من المشردين ونحو نصف مليون من اللاجئين الموجودين في الوقت الراهن في البلدان المجاورة. ولم تتمكن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين حتى الآن من الوصول إلى كثير من مناطق اللاجئين الأصلية في سيراليون وعجزت من ثم عن أن تقدر ما إذا كانت الأحوال السائدة فيها ستساعد على عودة المشردين واللاجئين. وتعد المفوضية في الوقت الراهن خططاً لإعادة التوطين الطوعي الجماعي للاجئين بالتشاور مع الحكومات المعنية بالأمر.

#### سادسا - نزع السلاح والتسريح

٢٧ - في أواخر شهر آب/أغسطس، وضعت حكومة سيراليون، في تعاون وثيق مع البنك الدولي والمملكة المتحدة وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون، خطة عملية لنزع سلاح نحو ٥٠٠ ٠٠٠ مقاتل في سيراليون وتسريحهم وإعادة دمجهم في المجتمع.

٢٨ - وستنفذ حكومة سيراليون عملية نزع السلاح والتسريح من خلال اللجنة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في تعاون وثيق مع فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون ووكالات الأمم المتحدة. وحسبما هو مقرر في الوقت الراهن، سيتلقى كل مقاتل سابق بدلا يمثل شبكة أمان انتقالية يدفع له على دفعتين بالعملة المحلية. وستمول تكاليف البرنامج المقدرة مؤقتا بنحو ٤٠ مليون دولار، من خلال الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين الذي أنشأه البنك الدولي. وحتى الآن تلقى الصندوق الاستئماني قرابة ١٩ مليون دولار، مقدمة من المملكة المتحدة (١٠ ملايين دولار) والبنك الدولي (٩ ملايين دولار).

٢٩ - ووفقا لهذا البرنامج، سيأخذ القادة مقاتليهم أولا إلى أحد مراكز الاستقبال التي يقدر مجموعها بـ ٢٧ مركزا حيث يتم تسليم أسلحتهم وذخائرهم وتسجيلها وتدميرها. ويعتزم البرنامج أيضا إنشاء ما مجموعه عشرة مراكز في سائر أنحاء البلاد سيجرى فيها التسريح.

٣٠ - ويعتمد العدد المقدر للمقاتلين على تقييمات أجراها كل من فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون. وتمثل أرقام من هذا النوع بصورة ثابتة تقديرات تقريبية إذ أن عدد المقاتلين قد يختلف على مدى الزمن. فعادة ما يدرج أفراد الأسر والملحقون بالمخيمات في الأعداد الإجمالية، بيد أن القادة الميدانيين كثيرا ما يفتقدون إلى آليات القيادة والمراقبة للقيام بإحصاء دقيق. ومع وجود هذه التوضيحات، تقدر قوة الجبهة المتحدة الثورية بحوالي ١٥ ٠٠٠ فرد، وهو ما يقارب حجم قوة الدفاع المدني. أما المجلس الثوري للقوات المسلحة فيضم

حوالي ٦ ٠٠٠ رجل، وهو ما يقل بقدر ضئيل عن القوات المسلحة الحالية لسيراليون التي تضم قوائمها أسماء ٧ ٠٠٠ رجل، ويعتقد أن حوالي ٢ ٠٠٠ مقاتل ينتمون إلى مجموعات شبه عسكرية مختلفة. وتقدر اليونيسيف أن حوالي ١٢ في المائة من مجموع المقاتلين من الأطفال.

٣١ - وفي إطار هذا البرنامج، ستتحقق بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون من أهلية المقاتلين الوافدين بأسلحتهم على مراكز الاستقبال. وسيقوم فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بعد ذلك، تحت إشراف الأمم المتحدة، بجمع الأسلحة وتسجيلها وتعطيلها وتدميرها، سواء في نفس المكان، وهو العمل المحبذ، أو في مواقع محددة. وبعد تسجيل المقاتلين وبعد أن تُصدر لهم وثائق هوية لأغراض العبور، سيؤخذون إلى مراكز تسريح القوات. وستتخذ اليونيسيف ترتيبات خاصة للمقاتلين من الأطفال.

٣٢ - وخلال المراحل الأولية من عملية التسريح، سيتلقى المقاتلون المنزوعي السلاح الضروريات الأساسية وسيتابعون ودورات توجيهية قبل تسريحهم وذلك لتحضيرهم للعودة إلى الحياة المدنية. وسيستلمون الدفعة الأولى من بدل شبكة الأمان الانتقالية قبل إعادتهم إلى مجتمعاتهم المحلية الأصلية. ويتوقع أن تستمر هذه العملية لمدة ٩٠ يوما على أقل تقدير. ومع ذلك، فإنني أعتقد أنه ينبغي اتخاذ أي إجراء ممكن لتقصير هذه المدة بصورة ملموسة.

٣٣ - وسيجري تنفيذ ذلك على مراحل، بدءاً، كما يتصور حالياً، بالمعسكر الموجود في لونغي، الذي يجري تشغيله ويوجد به ٦٦٧ مقاتلاً. ويتوقع افتتاح المعسكرات الموجودة في بورت لوكو الأول والثاني ودارو وكينما بحلول نهاية أيلول/سبتمبر. وافتتاح المعسكرات المقرر افتتاحها في ماكينى وماغبوراكا ينبغي الحصول على الإذن من الجبهة المتحدة الثورية/المجلس الثوري للقوات المسلحة. وفي غضون ٣٠ يوما عقب ذلك، يُتوقع افتتاح مراكز في كايلاهون وكويدو ومويامبا وبو/بوجيهون.

٣٤ - وسيتولى فريق المراقبين العسكريين في بادئ الأمر توفير الأمن في المراكز، بينما سيقوم المراقبون العسكريون التابعون للأمم المتحدة بمراقبتها. ومن المقدر أن يكون هناك على الأقل ٣ مراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة في كل مركز استقبال و ١٠ مراقبين في كل مركز تسريح. ويتوقع أن يقوم فريق المراقبين العسكريين، الذي كُلف بتوفير الأمن أثناء عملية نزع السلاح، بنشر ما يكفي من القوات في كل مركز. وسيشرف فريق المراقبين العسكريين والأمم المتحدة أيضاً على ملازمة القوات المسلحة السيراليونية لشركاتها وتخزين أسلحتها في مستودعات الأسلحة. وفي حين أن عملية نزع السلاح وتسريح القوات وإعادة إدماجها، عاجلة بطبيعتها، فإنها ستتبع على الأرجح نهجا مرنا وتدرجيا، يتعين تحديده على أساس الظروف الموجودة في الميدان وتعاون الأطراف فيما بينها، وعلى توفر قوات حفظ السلام لتوفير الأمن.



### سابعا - دور الأمم المتحدة في سيراليون مستقبلا

التعاون فيما بين فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة ٣٥ - ينظم الجزء الرابع من اتفاق السلام الموقع في لومي (S/1999/77، المرفق)، أي من المادة الثالثة عشرة إلى المادة العشرين القضايا العسكرية والأمنية لما بعد النزاع في سيراليون. وتنص هذه المواد على إقرار ولايتين جديدتين لفريق المراقبين العسكريين وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون؛ وإنشاء قوة محايدة لحفظ السلام تضم البعثة وفريق المراقبين العسكريين لنزع أسلحة كافة المقاتلين التابعين للجبهة المتحدة الثورية وقوة الدفاع المدني والمجلس الثوري للقوات المسلحة والجيش السيراليوني وغيرها من المجموعات شبه العسكرية؛ وتسريحها وإعادة إدماجها في وقت لاحق؛ وإعادة تشكيل القوات المسلحة لسيراليون وتدريبها.

٣٦ - ويتوخى اتفاق السلام أن تتألف قوة حفظ السلام المحايدة من فريق المراقبين العسكريين والبعثة معا وكتبت رسالة في ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٩ إلى الرئيس النيجيري أولوسيغون أوباسانجو لاقتراح تقسيم العمل بين المنظمتين في تنفيذ هذا الاتفاق. وأخبرني الرئيس أوباسانجو في رده المؤرخ ١٩ آب/أغسطس، في معرض الحديث عن العودة التدريجية للسلام، عن نيته سحب ٢ ٠٠٠ من القوات النيجيرية في كل شهر، ابتداء من آب/أغسطس وحتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. والغالبية العظمى من قوات فريق المراقبين العسكريين، البالغ عددهم ١٢ ٠٠٠، في سيراليون قوات نيجيرية. غير أن الرئيس وافق أيضا على اقتراحي بنشر قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة تضم في صفوفها أفرادا من نيجيريا وغيرهم من القوات التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. .

٣٧ - وفي ٢٥ آب/أغسطس، اعتمدت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في لومي، ولاية جديدة لفريق المراقبين العسكريين تنص، في جملة أمور، على ما يلي:

(أ) حفظ السلام والأمن في دولة سيراليون؛

(ب) توفير الحماية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون والأفراد العاملين في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛

(ج) توفير الأمن في جميع أرجاء البلاد للمراقبين العسكريين التابعين للبعثة، ولمراقبي حقوق الإنسان ولعمال الإغاثة الإنسانية ولموظفي برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛

(د) نزع أسلحة كافة المقاتلين التابعين للجبهة المتحدة الثورية وقوة الدفاع المدني والمجلس الثوري للقوات المسلحة والقوات المسلحة السابقة لسيراليون والجماعات شبه العسكرية بالاتفاق مع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون؛

(هـ) إجراء عمليات تطويق وبحث لاسترداد الأسلحة المخفية؛

(و) أداء واجبات الحماية والحراسة للشخصيات البارزة، بمن فيهم مسؤولو الحكومة، ومسؤولو الأمم المتحدة وأفراد المنظمات غير الحكومية المشاركون في أنشطة الإغاثة الإنسانية؛

(ز) نشر القوات في جميع مراكز نزع السلاح ومواقع تجميع الأسلحة لتعزيز عملية نزع السلاح وتوفير الأمن للمقاتلين السابقين المعسكرين في المخيمات؛

(ح) إقامة معابر ومواقع آمنة لتوطين اللاجئين وتوزيع مواد الإغاثة الإنسانية؛

(ط) توفير الأمن للأسلحة والذخائر المستردة خلال عملية نزع السلاح والتسريح؛

(ي) تقديم المساعدة في عملية تدمير الأسلحة والذخائر المستردة؛

(ك) تسيير دوريات أمنية، بما في ذلك حماية النقاط الرئيسية.

٣٨ - وبدأ انسحاب القوات النيجيرية في ٢١ آب/أغسطس، ثم عُلّق انسحابها بعد عقد اجتماع بين الرئيس أوباسانجو والرئيس كبا. وأشارت حكومة نيجيريا إلى أن عمليات الانسحاب سوف تستأنف في تشرين الأول/أكتوبر، ومع ذلك يبدو أن فريق المراقبين العسكريين، رغم قيامه بتخفيض عدد قواته في سيراليون، على استعداد لمواصلة توفير الأمن في المناطق التي يتواجد فيها حالياً، لا سيما حول فريتاون ولونغبي بل إنه ينوي أن يقوم بذلك، وأن يباشر في تنفيذ المراحل الأولى على الأقل من عملية نزع السلاح وتسريح الجنود. ولكي يتمكن الفريق من القيام بهذه المهمة فقد أعد قائمة بالاحتياجات السوقية الرئيسية ووزعها على المانحين المحتملين.

٣٩ - وتشمل الاحتياجات الرئيسية أربع طائرات هليكوبتر وأكثر من ١٠٠ مركبة، بما في ذلك الشاحنات والمركبات المدفوعة بأربع عجلات وسيارات الإسعاف فضلاً عن قطع الغيار والزيوت ومواد التشحيم، ومعدات الاتصالات، بما في ذلك المحطات القاعدية و ٧٠٠ جهاز لاسلكي محمول باليد و ٢٠ جهاز هاتف للاتصال عبر السواقل إلى جانب متطلبات هندسية.

٤٠ - ونتيجة لما عُدّ من اجتماعات أخرى مع المسؤولين النيجيريين، أوضحوا خلالها خططهم في سيراليون، فإنه يبدو من المناسب الشروع في نشر قوة معززة للأمم المتحدة لحفظ السلام بغية تنفيذ اتفاق السلام. وللاستفادة إلى أقصى حد من الخبرات التي اكتسبها فريق المراقبين العسكريين يفضل أن تسهم الحكومات المشاركة حالياً في الفريق بأكثر عدد ممكن من الأفراد في قوة الأمم المتحدة. وقد يسمح

هذا أيضا بتحقيق وفورات كبيرة في تكاليف النقل والاستقرار، والأهم من ذلك على الأرجح، أنه سيتوفر بهذه الطريقة وبشكل فوري لقوة الأمم المتحدة أفراد مطلعون على الأوضاع. ومن الواضح أنه من المهم تأمين تنسيق فعال خلال مرحلة التسليم والتسليم بين فريق المراقبين والأمم المتحدة.

#### مفهوم عمليات قوة الأمم المتحدة

٤١ - الغرض الرئيسي لقوة الأمم المتحدة هو مساعدة الحكومة على تنفيذ برنامجها لنزع أسلحة جميع المقاتلين السابقين وتسريحهم، ثم تقديم المساعدة من أجل خلق ظروف من الثقة والاستقرار المطلوبة لتنفيذ عملية السلام تنفيذا سلسا. ولن تُكَلَّف القوة بضمان الأمن في فريتاون والمطار الدولي في لونغبي، أو بتوفير الحماية للحكومة. فهذه المهام الحيوية، وأي عمليات ضد العناصر المنشقة وغير المستعدة للمشاركة في عملية السلام يتوقع أن يبقى فريق المراقبين العسكريين مسؤولا عنها.

٤٢ - وينتظر نشر قوة الأمم المتحدة في جميع أراضي سيراليون، ولهذا الغرض فإنها ستحتاج إلى تأكيدات ثابتة بأنها تتمتع بحرية الانتقال ويتعاون جميع الأطراف، على النحو المنصوص عليه في المادة الخامسة عشرة من اتفاق لومي للسلام.

٤٣ - وفي الوقت نفسه، ونظرا لعدم استقرار الحالة الأمنية في سيراليون ولهشاشة عملية السلام، ينبغي أن تكون قوة الأمم المتحدة كبيرة ومقتدرة، وينبغي أن تعمل على أساس قواعد اشتباك متينة.

٤٤ - ولهذا فإنني أعتزم منح هذه القوة الولاية التالية:

- (أ) مساعدة حكومة سيراليون في تنفيذ خطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج؛
- (ب) التواجد، تحقيقا لهذه الغاية، في المواقع الرئيسية في جميع أرجاء أراضي سيراليون، بما في ذلك مراكز نزع السلاح/الاستقبال ومراكز التسريح؛
- (ج) كفالة أمن أفراد الأمم المتحدة وحرية تنقلهم؛
- (د) رصد الالتزام بوقف إطلاق النار طبقا لاتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ١٨ أيار/ مايو ١٩٩٩ من خلال الهياكل المنصوص عليها فيه؛
- (هـ) تشجيع الأطراف على إنشاء آليات لبناء الثقة ودعم أدائها لمهامها؛
- (و) تيسير تسليم المساعدات الإنسانية؛

(ز) دعم عمليات المسؤولين المدنيين التابعين للأمم المتحدة، بمن فيهم الممثل الخاص للأمين العام وموظفوه، وموظفو حقوق الإنسان وموظفو الشؤون المدنية؛

(ح) توفير الدعم، عند الطلب، للانتخابات التي ستجرى طبقا للدستور الحالي لسيراليون.

٤٥ - ولتحقيق هذه الأهداف، ينبغي لقوة الأمم المتحدة أن تتألف من ست كتائب مشاة، فضلا عما يلزمها من وحدات دعم متخصصة، بما في ذلك السوقيات والاتصالات والهندسة والنقل الجوي وغيره. كما ينبغي تزويد القوة بعدد كاف من طائرات الهليكوبتر وناقلات الجنود المدرعة. كما ينبغي زيادة حجم وحدة الدعم الطبي. وينبغي أن يضاف أيضا إلى هيكل القوة عنصر الرد السريع المحمول بطائرات الهليكوبتر والقادر على الرد على التهديدات الواضحة لعملية تنفيذ اتفاق السلام أو لأمن أفراد الأمم المتحدة. ويلزم زيادة عدد المراقبين العسكريين ليتجاوز العدد المسموح به حاليا والبالغ ٢١٠ مراقبين إلى ٢٦٠ مراقبا.

٤٦ - وتتألف كل كتيبة مشاة من نحو ٧٥٠ فردا تقريبا، وسيبلغ قوام وحدات الدعم المتخصصة نحو ٢٥٠ فردا في كل منها. وسيحتاج عنصر الرد السريع إلى مائتي رجل آخرين، وبذلك يبلغ مجموع عدد الأفراد العسكريين نحو ٦٠٠٠ فرد. وسيلزم أيضا زيادة عدد الأفراد الإداريين المدنيين وفقا لذلك بغية توفير الدعم للقوة. وستجهز كل كتيبة بالقدرة على توفير الأمن في أحد مراكز التسريح ونزع السلاح إضافة إلى مركزين أو ثلاثة من مراكز الاستقبال. وينبغي أن يجري نشر القوة بأسرع وقت ممكن.

٤٧ - وأعتزم أن أطلب من بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المساهمة بقوات تشكل الجزء الأكبر من قوام القوة وسأوجه طلبي بصفة خاصة إلى البلدان التي تساهم حاليا بقوات في فريق المراقبة العسكريين. ويمكن نشر هذه القوات بسرعة لا بأس بها في سيراليون، إن لم تكن موجودة أصلا هناك ضمن فريق المراقبة العسكريين. ثم يصبح في الإمكان تزويد هذه القوات بما يلزم من دعم سوقي بمجرد ما يتم نشر وحدات الدعم المتخصصة، وسوف يتم تحديد قوامها في ضوء الموارد السوقية الحالية المتاحة لفريق المراقبين العسكريين. أما الوحدات التي ستقدمها الدول الأعضاء من خارج المنطقة فينبغي نقلها بأسرع وقت ممكن، ويفضل أن يتم ذلك جوا، مع معداتها التي ينبغي أن تشمل ناقلات أفراد مدرعة.

٤٨ - ونظرا لما تتسم به المهام المعتمزم القيام بها من تعقيد في بيئة سيراليون وما ينجم عن ذلك من ضرورة إيجاد قيادة وسيطرة فعاليتين، فإنه من المتوقع أن تقوم إحدى البلدان المساهمة بقوات بتوفير مقر قيادة لقوة أساسية، بما في ذلك قائد القوة وهيئة أركانه. إضافة إلى ذلك، فإنه يزمع إنشاء مراكز عمليات مشتركة مع فريق المراقبين العسكريين في المقر وعلى مستويات فرعية في الميدان أيضا، إذا لزم الأمر.

٤٩ - غير أنه سيتم إجراء استعراض دوري للعدد الإجمالي للقوات في ضوء الظروف على الأرض والتقدم المحرز في عملية السلام، لا سيما بالنسبة لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومع تقدم العملية وتحسن الوضع الإجمالي للأمن في البلد، سأوصي مجلس الأمن بتخفيض قوام القوة، إما بكتيبة أو بكتيبتين

٥٠ - وفي أثناء هذه العملية ستظل قضية الأمن إحدى الشواغل البالغة الأهمية. وحتى نشر هذه القوة الكبيرة المقترحة أعلاه للأمم المتحدة لن يغني تماما عن المهام التي يؤديها فريق المراقبين العسكريين بهذا الاقتدار حتى الآن. ويعتمد مفهوم العمليات المذكور أعلاه لقوة الأمم المتحدة على بقاء فريق المراقبين العسكريين في سيراليون. وفي حالة انسحاب القوات النيجيرية الذي أعلن عنه الرئيس أوباسانجو سيتعين إعادة تقييم الأوضاع الأمنية في سيراليون أثناء مرورها بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المتسمة بالحساسية. وإذا كان الأمر كذلك قد أضطر للعودة إلى مجلس الأمن لتقديم مقترحات أخرى وعرض المهام الإضافية الضرورية لتعزيز قوة الأمم المتحدة إذا أمكن من أجل الاضطلاع بالمهام التي يؤديها فريق المراقبين العسكريين حاليا بقوامه الراهن. وفي حالة انسحاب فريق المراقبين العسكريين انسحابا كاملا ستكون هناك حاجة إلى قوة أكبر بكثير للأمم المتحدة يصل قوامها إلى ١٠ كتائب مشاة. كما أن تخطيطا للطوارئ سيسمح بإبقاء هذا السيناريو قيد النظر.

٥١ - وسيظل مفهوم العمليات وتركيب العناصر المدنية الفنية للبعثة على حاله على النحو الوارد في تقرير الساي (S/1999/836). وأنوي أيضا أن أنشر في سيراليون ستة مستشارين من الشرطة المدنية كحد أقصى لينسقوا هذه الأنشطة مع الجهود الدولية الأخرى في هذا الشأن، ولا سيما الجهود التي يبذلها الكمنولث. ويقوم مستشارو الأمم المتحدة، طبقا لقرار مجلس الأمن ١١٨١ (١٩٩٨) المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٨، بتقديم المشورة إلى حكومة سيراليون ومسؤولي الشرطة المحلية بشأن ممارسات الشرطة وتدريبها وتزويدها بمعدات جديدة وتجنيد أفرادها، ولا سيما بشأن ضرورة احترام المعايير المقبولة دوليا لمهام الشرطة في المجتمعات الديمقراطية، ولتقديم النصح بشأن التخطيط لإصلاح قوة الشرطة في سيراليون وإعادة تنظيمها، ولرصد ما يحرز من تقدم في ذلك الشأن.

٥٢ - وبينما تخرج سيراليون تدريجيا من الحرب الأهلية، فإنه من المهم للغاية أن تبني آلية موثوقة ويركن إليها لتضمن أمنها وبهذا تقلل من اعتمادها على المساعدة الخارجية في هذا الشأن. أما في الوقت الراهن، فإن إعادة تنظيم القوات المسلحة لسيراليون وتدريبها على النحو المنصوص عليه في اتفاق لومي فضلا عن تدريب الشرطة، سيحتاج إلى دعم ومساعدة كبيرين من المجتمع الدولي. لذا فإنني أناشد المانحين أن يقدموا الاسهامات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

#### ثامنا - الجوانب المالية

٥٣ - كما أشير في إضافة لتقرير الساي المقدم إلى مجلس الأمن، بتاريخ ١١ آب/أغسطس ١٩٩٩ (S/1999/836/Add.1)، وريثما تنظر الجمعية العامة في ميزانيتها المقترحة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في

سيراليون للفترة المالية ١٩٩٩-٢٠٠٠، حصلت على الموافقة من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية باستخدام مبلغ الـ ٥,٥ ملايين دولار للإنفاق على البعثة في الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

٥٤ - وعملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٦٠ (١٩٩٩) الذي أذن فيه المجلس بالتوسيع المؤقت لنطاق البعثة، طلبت من اللجنة الاستشارية التزاماً إضافياً بمبلغ ٦,٣ ملايين دولار لتغطية الاحتياجات العاجلة للبعثة فيما يتصل بنشر قدر إضافي من الأفراد العسكريين والمدنيين، والمعدات.

٥٥ - أما تقديرات التكاليف المرتبطة بالاقترح الذي قدمته بنشر قوة لحفظ السلام في سيراليون تابعة للأمم المتحدة، على النحو الوارد وصفه أعلاه، فسوف تقدم قريباً إلى مجلس الأمن في إضافة لهذا التقرير.

٥٦ - وفي ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٩، بلغت الأنصبة المقررة التي لم تسدد للحساب الخاص للبعثة ٤,٥ ملايين دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة التي لم تسدد لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ ٩٦٥,٩ مليون دولار. وبلغت التبرعات المقدمة للصندوق الاستئماني لدعم جهود الأمم المتحدة فيما يتصل بحفظ السلام ٢,١ ملايين دولار، مع الإذن بإنفاق مبلغ قدره ١,١ مليون دولار.

#### تاسعا - الملاحظات والتوصيات

٥٧ - مع توقيع اتفاق لومي للسلام، أصبحت الفرصة مهيأة أمام شعب سيراليون لإصلاح شيء من الضرر الذي نجم عن صراعه الطويل، وإعادة بلده إلى طريق السلام والازدهار. وسيتعين على هذا الشعب، تحقيقاً لهذا، بذل جهد وطني شديد، بيد أنه سيلزمه في ذلك الصدد قدر كبير من المساعدة الدولية. وتتمثل كثير من هذه الجهود المطلوبة بطابع طويل الأجل يتطلب التزاماً من الحكومة والجهات المانحة لسنوات كثيرة مقبلة.

٥٨ - بيد أن سيراليون بحاجة ماسة فورية إلى الأمن، فبدون توافر الأمن سيستحيل تنفيذ البرنامج الرامي إلى نزع سلاح وتسريح نحو ٤٥ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين، الذين يكثُر الأطفال بين صفوفهم، مما يقضي على التهديد الموجه لاستقرار الدولة. وبدون توافر الأمن سيكون من المستحيل أن تغرس بين أوساط جميع الأطراف الثقة التي تحتاجها من أجل تنفيذ الأحكام السياسية والأحكام المتصلة بحقوق الإنسان من اتفاق السلام، وكفالة المساعدة الإنسانية في أنحاء البلد.

٥٩ - ومن أجل استعادة هذه الثقة والحفاظ عليها، يتعين اتخاذ خطوات عاجلة محددة. ومن هذه الخطوات العودة الفورية للسيد سنكو الذي ينبغي وفقاً لاتفاق السلام، أن يتولى الآن وظائف هامة داخل حكومة سيراليون. ويشكل التزام السيد سنكو وكبار معاونيه، بمن فيهم السيد كوروما، بالاتفاق الذي وقعوا

عليه عنصرا ضروريا لفعالية تنفيذ هذا الاتفاق. ومن ثم فإنني أدعوهم إلى العودة دون إبطاء إلى فريتاون للمشاركة في عملية السلام، حسب رغبة شعب سيراليون.

٦٠ - ومن المهم أيضا للمجتمع الدولي أن يساهم في الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين الذي أنشأه البنك الدولي لدعم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعلى الرغم من أنه قد تم التبرع بالفعل بمبلغ ١٩ مليون دولار، فما زال يلزم الكثير لتمويل عملية التسريح وإعادة الإدماج التي يلزمها وقت طويل.

٦١ - ويمكن للأمم المتحدة في المستقبل القريب أن تؤدي دورها في دعم الأمن في سيراليون عن طريق النشر السريع للقوة الكبيرة المقترحة أعلاه. ومن شأن هذه القوة التي دعا إليها اتفاق لومي للسلام أن تكمل الجهود الجديرة بالثناء التي بذلها على مدى عامين ونصف فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأن تشمل، حسب المأمول فيه، عددا كبيرا من القوات التي أتاحتها بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٦٢ - ومن ثم، فإنني أوصي مجلس الأمن بأن يأذن بنشر قوة الأمم المتحدة التي ستعرف، علاوة على المراقبين العسكريين للبعثة وعناصرها المدنية، باسم بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وفقا للولاية المحددة في الفقرات من ٤٢ إلى ٥١ أعلاه. وسوف يتولى قيادة هذه العملية ممثلي الخاص بمساعدة قائد للوحدة برتبة لواء.

٦٣ - ومن شأن إدماج الكثير من الضباط والأفراد من بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في قوة الأمم المتحدة أن يؤكد التقدير الذي يكنه لهم المجتمع الدولي لما تحملته الجماعة وفريق مراقبيها العسكريين من تضحيات وما حققاه من إنجازات. وأود أن أعرب عن تقديري الخاص لجميع الأفراد العاملين في فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة لما قدموه من إسهامات تفوق كل تقدير وأتوجه بالمناشدة إلى الدول الأعضاء في الجماعة للإبقاء على قواتها في سيراليون. فهذه القوات سيظل وجودها لا غنى عنه لإحراز النجاح في عملية السلام. وعلى نفس الغرار، أجدد مناشدتي القوية للجهات المانحة للتبرع بسخاء لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة، أو للتبرع مباشرة لبلدانه المساهمة بقوات، ضمانا لتمتعها بكل ما يلزم لمباشرة مهامها الحيوية.

٦٤ - ومن الواضح استنادا إلى ما ذكر، أنه سيتعذر على المجتمع الدولي الإبقاء على وجود عسكري كبير في سيراليون لفترة غير محددة. ومن ثم، فإنني أحث حكومة سيراليون على أن تعجل بتشكيل وتدريب شرطتها وقواتها المسلحة الوطنية، التي يستحيل بدونها تحقيق الاستقرار الطويل المدى، والمصالحة الوطنية، وتعمير البلد.

٦٥ - وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص فرانسيس أوكيلو، وكبير المراقبين العسكريين، العميد سوباش س. جوشي (الهند) ولجميع الموظفين العسكريين والمدنيين العاملين في البعثة الذين أنجزوا الكثير في ظل ظروف كثيرا ما كانت محفوفة بالمشقة والمخاطر.

## المرفق

بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون: المساهمات المقدمة  
٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩

| المجموع | آخرون <sup>(أ)</sup> | مراقبون<br>عسكريون |                                                    |
|---------|----------------------|--------------------|----------------------------------------------------|
| ٨       |                      | ٨                  | الاتحاد الروسي                                     |
| ٥       |                      | ٥                  | الأردن                                             |
| ٥       |                      | ٥                  | باكستان                                            |
| ٢       |                      | ٢                  | بنغلاديش                                           |
| ٤       |                      | ٤                  | بوليفيا                                            |
| ١٢      |                      | ١٢                 | جمهورية تنزانيا المتحدة                            |
| ٥       |                      | ٥                  | زامبيا                                             |
| ٢       |                      | ٢                  | سلوفاكيا                                           |
| ٣       |                      | ٣                  | الصين                                              |
| ٢       |                      | ٢                  | غامبيا                                             |
| ١       |                      | ١                  | فرنسا                                              |
| ١       |                      | ١                  | قيرغيزستان                                         |
| ١١      |                      | ١١                 | كينيا                                              |
| ٥       |                      | ٥                  | ماليزيا                                            |
| ٥       |                      | ٥                  | مصر                                                |
| ١٥      |                      | ١٥                 | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية |
| ٥       |                      | ٥                  | النرويج                                            |
| ٦       |                      | ٦                  | نيبال                                              |
| ٢       |                      | ٢                  | نيوزيلندا                                          |
| ٨       | ٢                    | ٦(ب)               | الهند                                              |
| ١٠٧     | ٢                    | ١٠٥(ب)             | المجموع                                            |

(أ) فريق طبي.

(ب) من بينهم كبير المراقبين العسكريين.

— — — — —